حرية
سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

موسكو والسعودية هل تصنع خيبة الأمل استراتيجيات جديدة

أنور بدر

ألحّت علي وأنا أتابع أخبار التقارب المصري الروسي تحت المظلة السعودية, في الأسبوع الأخير, أحداث مشابهة حصلت خمسينات القرن الماضي, وفي الحالتين انعكس الأمر على سوريا التي لم تستطع أن تنفك عن محيطها العربي.

في تلك الفترة أواسط الخمسينات سادت في الديبلوماسية العربية مشاعر من خيبة الأمل والإحباط إزاء السياسة الأمريكية والغرب عموما, بدءاً من نتائج الحرب في فلسطين, وصولاً إلى العدوان الثلاثي على مصر, وإعاقة تسليح الجيش المصري في ضوء ما سبق, فكان مؤتمر باندونغ في ١٨ نيسان/ إبريل ١٩٥٥، مناسبة لانخراط عبد الناصر في علاقة مع رئيس يوغسلافيا «جوزيف بوز تيتو» حينذاك, ومع رئيس وزراء الصين «شو إن لاي», والتي شكلت حاضنة التقارب المصري- الروسي.

خيبة الأمل العربية هذه الأيام من الإدارة الأمريكية لا تقل عن سابقتها, بل يمكن القول أن مرارة الإحباط الذي تعيشه الدبلوماسية العربية في مصر أعنف من تلك السابقة, وبشكل خاص موقف تلك الإدارة من الصراع مع الإخوان المسلمين, فيما الأمر أعظم من ذلك بالنسبة للسعودية التي تشعر بقلق حقيقي من سياسة أوباما المترددة في دعم الثورة السورية, وفي موقفها المنحاز لإخوان مصر ضد انقلاب السيسي, ولكن الأخطر من ذلك كله هو التقارب الأمريكي- الإيراني, الذي يضحي بمصالح الخليجيين, وبتاريخ من العلاقات العربية الأمريكية, والتي يبدو أن الأمير بندر بن سلطان مسؤول الأمن والاستخبارات السعودية, يدرك خطورتها, إلى الدرجة التي دفعته إلى صنع انقلاب في الديبلوماسية العربية باتجاه موسكو, وكانت بدايتها من تمويل صفقة الأسلحة الروسية لمصر. بديلا عن تقليص المعونة الأمريكية للجيش المصري.

الاستقطاب الحاد في زمن الحرب الباردة منح أهمية قصوى لمؤتمر باندونغ من جهة, وشكلت صفقة الأسلحة الروسية حينها مؤشرا في الاستقطاب الدولي لتلك الفترة, حيث انعكس التقارب الروسي- المصري خمسينات القرن المنصرم بسرعة على سوريا, إذ سافر وزير الدفاع السوري حينها في حكومة صبري العسلي الائتلافية خالد العظم, الملقب بالبرجوازي الأحمر ووقع في شباط/ فبراير صفقة أسلحة موازية, شكلت نقطة تحول في مسار الحرب الباردة لتلك الفترة.

وربما يمكن فهم الكثير من التطورات السابقة في خلفية قيام دولة الوحدة لاحقا بين مصر وسوريا, حيث توفرت قيادات كاريزمية في البلدين, دفعت بتلك التوجهات السابقة خطوات إلى الأمام. فهل يمكننا أن نعول على قيادات المرحلة الراهنة في مصر أو حتى السعودية؟ وهل يمكننا أن نقارن قيادة بوتين في الكرملين الراهنة بقيادات الاتحاد السوفيتي السابق؟ وكيف يمكن لهذا التحول الجديد في العلاقات المصرية- الروسية والذي يجيء بعد انقطاع ٣٣ سنة, أن ينعكس على الساحة السورية التي تشهد استقطابا حاداً يجعل مواقف السعودية وروسيا على طرفي نقيض؟ وهل يوقع الأمير بندر بن سلطان عقداً لأنظمة دفاعية متطورة، وذلك في إطار جهوده لتعزيز الأنظمة الدفاعية الاستراتيجية للمملكة؟ وكيف يمكن أن يتم ذلك في ضوء التنسيق الروسي- الإيراني المعادي الثورة السورية؟.

وهل دعوة الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية لزيارة موسكو يمكن أن تقابل زيارة العظم عام ١٩٥٦ التي ساهمت لاحقا بترتيب الكثير من القروض والاتفاقيات الاقتصادية إضافة لصفقات السلاح؟

أسئلة كثيرة لا أملك القدرة على التفاؤل حيالها, فخالد العظم توفي في مثل هذا اليوم, ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٦٥.

الافتتاحية

الكتلة التاريخية للسوريين

سامي شيحان

مرت منذ أيام ذكرى «الحركة التصحيحة» التي أوصلت حافظ الأسد بانقلاب عسكري إلى سدة الحكم في سوريا بتاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠, أي منذ ٤٣ سنة, وقبلها كان الأسد وزيرا للدفاع وقائدا لسلاح الطيران منذ حركة شباط ١٩٦٦, وقد أحكم سيطرته بالاستناد إلى حزب البعث الذي رفع شعارات قومية, تمكّن من تجييرها للوصول إلى السلطة بانقلاب آذار ١٩٦٣, حيث ترجع سيطرة البعث على مقاليد السلطة السورية إلى نصف قرن ونيف من الزمان, جلها كانت لحكم آل الأسد.

سلسلة من الانقلابات العسكرية أفضت إلى حكم ديكتاتوري, يعيد كل سبع سنوات الاستفتاء على شخص الرئيس كمرشح وحيد من قبل القيادة القطرية لحزب البعث, وفي هذه السنوات العجاف من تاريخ سوريا, تم تزوير التاريخ والجغرافيا, واستشرى الفساد في كل مفاصل وبنية الدولة, وأجهض البعث القومي أي محاولة لبلورة هوية سورية, بحيث نمت الانتماءآت ما قبل الدولة المدنية, من مذاهب وعشائر وإثنيات.

وليس مصادفة أن قانون الطوارئ الذي ترافق مع انقلاب آذار ١٩٦٣, استمر حتى بدايات الثورة السورية التي طالبت برحيل النظام, وإنهاء حقبة الفساد والطغيان, فمن خلال قانون الطوارئ حكم الأسد سوريا كل العقود السابقة, ومن خلاله أيضاً أراد الأسد الصغير أن يتصدى لقمع ثورة الحرية والكرامة التي انطلقت في آذار ٢٠١١.

عنف النظام قاد الثورة باتجاهات العسكرة والعنف المضاد, فقانون الفعل ورد الفعل, من أبسط القوانين التي يدرسها طلاب الفيزياء, لكن أغلب الساسة والديكتاتوريين يتجاهلون حقائق التاريخ وثوابت العلم, بينما استفاد منه ماركس في بناء منظومته عن المادية التاريخية, التي تكتب الآن في سوريا ولادة الكتلة التاريخية للسوريين, كشعب وكهوية, فعنف النظام ولّد حفار قبره, ولن يتمكن الأسد وحلفاؤه, ولا التسويات الدولية من شطب هذه الحقيقة.

الأسد ضحى بسوريا من أجل الحفاظ على سلطته, لكنه لن ينجح في معاندة التاريخ, وقوة الشعب العتيدة لن تقهر.

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٣) ٢٠١٣/١١/١٨

الثورة والقتال التراجعي

نبيل حيفاوي

شهدت الأيام الأخيرة في ميدان المواجهات العسكرية, بين قوات الثورة والنظام, تغيرات واضحة في مجرى القتال, وخسرت كتائب الثوار عددا من المواقع, بعضها استراتيجي, كبلدة السفيرة, في شرق حلب, وبعضها أقل اهمية, كبلدات جنوب شرق دمشق (الذياينية والحسينية والبويضة وسبينة وحجيرة).

ويستمر النظام في شن هجماته, وحشد قواته , ليحسم محيط العاصمة, فنلاحظ تركيزه على بلدات جنوب دمشق, (الحجر الأسود ويلدا وببيلا ومخيم اليرموك والقدم والعسالي), وفي شمال العاصمة أيضاً (القابون وبرزة وجوبر وزملكا). بينما يستخدم تكتيك العزل والحصار على الغوطتين, الشرقية والغربية, لينجز أولوياته دون أن يتعرض للتقهقر في الغوطتين, شبه المحاصرتين.

بينما يستخدم النظام في عموم الأراضي السورية, تكتيك المشاغلة الشاملة لقوات الثورة, حتى وإن تأخر في شن هجمات بهدف اجتياح بعض المدن والبلدات. فالملاحظ أنه يوسع دائرة النيران, شمالا وشرقا وجنوبا, لمنع الثورة من تركيز حشدها, ونقل كتائبها لدعم المناطق التي تتعرض لهجمات مركزة بغرض اجتياحها, وبذات الوقت لتمهيد الطريق بما يسهل على قواته خوض معارك جديدة لحسم السيطرة عليها.

يشير تكتيك النظام هذا إلى تركيز أهدافه القريبة, على العاصمة وعلى مدينة حلب, التي تشكل أهمية كبيرة في الوضع العام لسوريا, اقتصاديا وسكانيا وجغرافيا, وهي بذلك تلعب دورا مهما وكبيرا على المستوى المعنوي للثورة وللنظام.

لم تكن تكتيكات قوى الثورة, في المواجهات الأخيرة, مبنية على قراءة علمية دقيقة لطبيعة المعركة التي أعدَ لها النظام, خاصة بعد تحول الملف الكيماوي إلى مركز الصدارة في الاهتمامات الدولية, إلى جانب التركيز على جنيف٢.

كانت المساحة التي تسيطر عليها كتائب الثوار كبيرة, بينما القدرة التسليحية واللوجستية للتمسك بها ومنع النظام من اجتياح بعضها, لم تكن متوفرة, خاصة وأن النظام فتح أكثر من جبهة في ذات الوقت, ونشير هنا إلى دمشق وحلب.

هناك في العمل العسكري, في لحظات تبدلات في موازين القوى, ما يصطلح عليه: «القتال التراجعي» الذي يبنى على قرار مسبق, ومدروس جيداً, يقرر التراجع, عن محور هنا أو هناك, بطريقة عسكرية تشغل الخصم وتستنزفه, وتتمكن من حماية القوى المقاتلة, حيث التراجع القتالي المنظم, يخفف الخسائر, ويحافظ على تنظيم الصفوف, ولا يؤدي إلى اختلال في المعنويات لدى العنصر البشري المقاتل.

ولعلَ المهم في هذا المجال, أن يكون الفهم للانسحاب المنظم, وللقتال التراجعي, مبني على استراتيجية للثورة, تتبدل تكتيكاتها وفق المعطيات المستجدة, عسكريا وسياسيا. حيث لا يصبح التراجع أو الانسحاب مناخاً للهزيمة وللتقهقر الدائم.

يوفر القتال التراجعي عناصر مهمة في المعركة, فهو يكلف الخصم ثمنا أكبر بكثير من مكتسباته, وبالمقابل تحفظ قوى الثورة طاقاتها, وتعيد تنظيمها لتدفع بها إلى جبهة أخرى, وربما لمعاودة تنظيم الهجوم لاستعادة ما فقدته من مواقع.

ما شهدته ميادين المعارك مع النظام, في الشهر الأخير, يكشف عن عشوائية المواجهة ضد اجتياحات النظام, فالتشبث بمناطق يصعب الاحتفاظ بها أدى إلى خسارتها, وارتباك صفوف الثوار, كما هو الحال في منطقة جنوب دمشق, وإلى حد ما في شرق وجنوب شرق حلب.

لا يعني ذلك أن الكتائب المقاتلة لم تسطر بطولات وتلحق خسائر فادحة بقوات النظام وحلفائه, لكنه والمعركة طويلة ومتواصلة, سواء في الميدان السياسي أو العسكري, فمن الأفضل إعادة النظر في تكتيك الثوار, انطلاقا من استراتيجية عسكرية, تجسد الأهداف السياسية للثورة, عبر المراكمة طويلة النفس.

حسن نصر اللّه: مندوب سامي على سوريا!!

ماجد حمود

صوته الملعلع, وتقطيبة حاجبيه, كانا أهم من خطابه, لدى جمهور حسن نصر الله. فكانت مناسبة عاشوراء, ليطل امين عام حزب الله على جمهوره في الضاحية الجنوبية, بلا خوف أو حذر, من تعقب إسرائيل له, لتصفيته والتخلص منه, كما كان الأمر في سنين مضت, عندما كانت الماكنة الإعلامية للحزب, وأجهزة إعلام طهران, تروج عن «خطورة نصر الله على إسرائيل, وانه ألد أعدائها», بدليل إلقائه لخطاباته, مصورة بالفيديو «لأسباب أمنية»!

نصَب نفسه في هذا الخطاب, إضافة لمسؤوليته في «الثأر للحسين», مندوباً ساميا على سوريا. فهو الذي يقرر ضرورة بقائه على الأراضي السورية, وقال بهذا الصدد: طالما الأسباب التي دخلنا بها باقية ومستمرة, ستبقى قواتنا في سوريا.

والمصيبة هنا, إذا كانت حماية المراقد الشيعية, والثأر «لدم الحسين» هما سبب الدخول في الحرب ضد الشعب السوري, فالثأر للحسين لن ينتهي, هذا بالمقياس الطائفي الذي ينطلق منه الحزب, لأنه سيطارد الماضي, وينبش القبور, ويتعقب السلالة المسؤولة عن جريمة قتل الحسين.

يتقاطع منطق حسن نصر الله, في هذا المجال, متى يبقى ومتى يغادر, مع منطق المستعمرين والغزاة, وهم يبررون احتلالهم لبلاد الآخرين. وليس بعيدا عن منطق نصر الله, منطق الغزاة الإسرائيليين, وهم يبررون احتلالهم لسيناء والجولان, وبقائهم, رغم الانسحابات منهما, في بعض المواقع, فهم من يقرر الأسباب التي دفعتهم لهذا البقاء, وهم من يقرر المغادرة.

ليس كلام نصر الله مساسا بالثورة السورية, لأنه عدوَها بالعلن, إنه مساس بحليفه بشار الأسد. فمن باب اللياقة, أن يعلن بأنه باق في سوريا طالما طلب منه النظام ذلك. لكن درجة الغطرسة والغلواء, جعلته يستهين بحليفه الاستراتيجي, ويتجاهل أن نظام بشار لا يزال موجودا, بصرف النظر عن ضعفه وتهافته. وبما أن الشيئ بالشيئ يذكر, يصبح ما اوردته الوكالات من تصريح لقائد في الحزب, تحدث بأن الحزب هو الذي يقود ويأمر القوات السورية, كلاما جدياً, باعتراف الحزب, حسب منطق نصر الله بالبقاء, وما جاء في تصريحات القائد الذي لم تذكر الوكالات اسمه.

وبما أن حزب نصر الله جاء إلى سوريا من أجل لبنان وفلسطين, كما أفصح في خطابه «العاشورائي», فهو حجز لحزبه زمنا طويلا جدا , ففلسطين تحتمل البقاء المديد, لأنها قضية سيطول عمر بقائها. على الأقل من وجهة نظر المصالح الإيرانية, حتى تتمكن طهران من بسط نفوذها وسيطرتها على الشواطئ الشرقية للبحر المتوسط!

ليست المشكلة هنا غطرسة حسن نصر الله, فالوجه الآخر هو أن دونية النظام وتهافته, هي ما تعكسه عبارات «السيد». وفي تاريخ الغطرسة الاستعمارية في بلادنا العربية, شهدنا من مندوبيهم الساميين لغة من هذا القبيل, أي اعتبار انفسهم أصحاب القرار في تحديد مصير الأوطان التي احتلوها.

كان المفترض أن يقوم طرفان بالرد على نصر الله, النظام السوري لحفظ ماء وجهه, أن بقي منه قطرة. والقيادة الفلسطينية, التي تعتبر نفسها ممثلا لفلسطين وشعبها ونضاله, لأنه بربط وجوده في سوريا, للحرب ضد الشعب السوري باسم الوفاء لفلسطين.

صرخات نصر الله العنيفة, ليست مؤشرا على قوة منطقه, واحترامه للحقيقة, وعبارات الغطرسة هي أبعد ما تكون عن الحقيقة.

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٣) ٢٠١٣/١١/١٨

أعراس السوريين أيام الثورة مستمرة رغم القصف والقتل

تحقيق - نعيم نصار

جاءني خبر عرس أحمد على لبنى، «والاسماء هنا مستعارة»، ليضيف سؤالاً جديداً يمكن إضافته لآلاف الأسئلة الحزينة والمقلقة التي تتعلق بحياة السوريين هذه الأيام، فهذا العريس ابن داريا نزح عنها منذ أكثر من عام، وتنقل في نزوحه بين عدة مناطق في ريف دمشق، وأثناء رحلة النزوح هذه حمل معه قصة حبّه لجارتهم، «لبنى» الفتاة التي اعتقلها الأمن الجوي من الشارع في البرامكة منذ عدة أشهر دون أي ذنب سوى أنها من سكان داريا، وبقيت سبعة أشهر في السجن، تعرضت للتعذيب والتحقيق، بينما بقي أحمد يتابع وضعها في السجن، واضطر أخيراً لدفع رشوة لأحد الضباط لإطلاق سراحها، وفعلاً خرجت لبنى من السجن منذ ثلاثة أشهر ووصلت إلى الكسوة حيث كان ينتظرها حبيبها في محل عمله.

عندما ناقش أهله في موضوع أن تكون قد تعرضت للاغتصاب في السجن، ردّ عليهم: سأتزوجها حتى لو كانت حاملاً. فقطع عليهم الطريق فصمتوا.

منذ أيام قرر الزواج، اجتمع أهله وحضرت جارتهم القديمة من داريا وابنتها، طبخوا وحاولوا قدر الإمكان صناعة الفرح لعريس شاب ترك كل شيء، وقرر متابعة العيش والزواج من حبيبته، الوضع المادي البائس الذي تسبب به النظام، جعلهم يكتفون بغياب أي مظهر احتفالي، فلا بدلة عرس، ولا ثياباً جديدة للعريس، كل ما في الأمر أنهم كتبوا الكتاب الشرعي، واجتمعوا في البيت الذي استأجروه في الكسوة و أجرته ٢٥ ألف ليرة سورية، وغاب معظم أهلها عن العرس بسبب الخوف من الحواجز وإمكانية الاعتقال لمجرد أنهم من داريا.

حملت أوراقي البيضاء، وذهبت برفقة عدد من أصدقائهم لأبارك للعروسين، محاولاً التعرف إلى القصة عن كثب، امتزجت دموع والد العريس الحزينة بالفرح، حدثني عن نزوحه والشتاء القارس الذي أمضاه العام الماضي في منطقة قريبة من داريا، واضطراره لإشعال أحذية قديمة جمعها من الشوارع، وإشعالها في تنكة حديد تحولت إلى مدفأة، فهناك ٢٠ شخص معه كانوا بدون تدفئة.

وجد الأب في زيارتنا متنفساً ليحكي حزنه رغم فرحه بعرس ابنه، وفي محاولة لتخفيف معاناته علقت ساخراً: «أعتقد أن العريس إذا حملت زوجته في قادم الأيام وأنجبت ولداً ستسميّه «بشار»، فضحك وقال: أسميه جحش ولا أسمّيه بشار.

لعلها قوة الحياة وإرادتها هي ما تدفع السوريين لابتكار الفرح اليومي رغم سيادة الحزن العام، والعرس في حياتنا الآن، غابت احتفاليته التقليدية عند كثيرين، وذلك منذ بداية الحلّ الأمني العسكري الذي اختاره النظام ضد الشعب الثائر .

من جهة أخرى مظاهر الحياة السورية صارت تخضع للاصطفاف السياسي ومنها الأعراس، والمعادلة هي إما مع الثورة والثوار، أو مع النظام، فالعناصر المخلصة والوفيّة للنظام حوّلت مناسبات الأعراس التي يراها كثيرون مجرد حدث عائلي، إلى فرصة لتحدي الشعب الثائر ومحاولة للنيل من صموده، وقد كتب الشاعر عمر قدور منذ مدة في موقع الكتروني للمعارضة عن «أعراس مرقطة» فيذكر قصة عرس، جرى تداول صوره في وسائل الاتصال الاجتماعي، العريس يلبس بزته العسكرية وهو من عناصر جيش النظام وعروسه اختارت أيضاً لباساً عسكرياً، مستغنية بذلك عن اللباس الأبيض للعروس وخلف العروسين، مشى عدد من الرجال الملتحين والمسلحين أيضاً في خطوة تؤكد أن هذا العرس جاء من أجل دعم الروح المعنوية للنظام وأتباعه، حيث الغلبة فيه للباس العسكري التي يلبسها عناصر جيش النظام، كل ذلك من أجل الرد على «إرهاب المعارضة».

و يذكر قدور أيضاً، كان النظام أيضاً قد أقام عرساً جماعياً لخمسة عشر عسكرياً من جنوده، والغاية أيضاً دعم النظام وأتباعه ورفع الروح المعنوية، لكن في هذا العرس لبس العرسان لباسهم العسكري، بينما لبست الصبايا الثياب البيضاء المخصصة لزفة العروس.

طبعاً من يقرأ مادة قدور الهامة سيتساءل إذا كان هؤلاء يريدون حقاً دعم النظام من خلال أعراسهم، حسناً ولكن ألا يحزنون على الشهداء الذين يقعون من طرف الجيش، باعتبار أنهم لا يسمّون قتلى المعارضة شهداءً؟

حتى في أوساط اجتماعية اتخذت منذ البداية موقف الموالاة مع النظام، لكنها لم تدخل حظيرة التشبيح، تجري طقوس الاحتفال بالأعراس بشكل هادئ وضيق، فالسيد علي والذي ينتمي لإحدى الأقليات خطب إحدى الفتيات منذ ثلاثة أشهر، وفي يوم الخطبة كان الرأي الغالب، أن تجري طقوس الخطبة بهدوء احتراماً لشهداء سوريا.

فرحان مدرس مادة الفلسفة في إحدى ثانويات دمشق, يتحدث عن عادات السوريين وهم يحترمون مشاعر بعضهم البعض أيام زمان، فقد كان العرس في الحي يؤجل لأربعين يوماً إذا حدثت وفاة في الحي نفسه، أو إذا وقعت وفاة لقريب أحد العروسين، وبعد أربعين يوماً غالباً ما كان السوريون يحتفلون بغير الصخب المعروف لأعراسهم.

وعن الأعراس في هذه الأيام يحلل فرحان الأمر، فيرى فيه شكلاً من أشكال الانقسام الاجتماعي الحاد الذي برز بسبب سياسة النظام القمعية، فالاصطفاف السياسي مع النظام جعل الشبّيحة والموالاة يقومون بأعراس هي أقرب لحفلات التخرج من الكلية العسكرية والسبب هو وجود السلاح بأيدي الرجال وحتى النساء ورفع صور «بشار».

في المقابل ومن جهة الثوار والجيش الحر، فقد تعاملوا مع أعراسهم ومنذ تمكّن الجيش الحر من حماية مناطق كثيرة كأداة من أدوات تحدّي النظام، ففي الشهر الرابع من العام الجاري (وقد نشرت عنب بلدي في عددها ٦١ قصة هذا العرس)، أقيم حفل عرس في داريا لاثنين من عناصر الجيش الحر، حضره عدد من شباب المكتب الإعلامي التابع للجيش الحر في داريا وأهالي العروسين، أحد العريسين كان متزوجاً بالسابق، ولكنه يرغب حالياً في إنجاب طفل قبل استشهاده المتوقع في أي لحظة، أقيم العرس رغم قصف قوات النظام السوري الذي لا ينقطع، ومع أصوات الأهالي الذين حضروا العرس كانت أصوات القصف مستمرة على أحياء داريا وذلك حسب كلام أحد الحاضرين، في هذا العرس رفعت أعلام الثورة السورية، وقد ترافق حدث العرس مع محاولة قوات النظام اقتحام داريا من جهة مفرق صحنايا، ويروي شاهد آخر أن العريسين شوهدا في الصباح في جبهات القتال.

لا يكتمل الحديث عن أعراس السوريين دون ذكر التطرف والتشدد الذي تمارسه «داعش» في المناطق التي تسيطر عليها، فقد ذكرت صحيفة الشرق الأوسط نقلاً عن «تنسيقية مسكنة» أن أحد قادة الدولة الإسلامية في مسكنة حذر الأهالي أنه إذا جرى إحضار فرقة موسيقية ومطرب فسوف يعتقل المسؤول، لأن هذا الأمر به فسق وفجور، وأضاف الموقع التابع لتنسيقيات الثورة السورية أن قيادات «داعش» طلبت من صاحب العرس حفظ «جزء عم» كاملا من القرآن، مع حضوره لعدة دروس دينية.

وتستمر الحياة وأعراس السوريين رغم الأسى وستنتصر الثورة.

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٣) ٢٠١٣/١١/١٨

مصر - احتجاز لاجئين من سوريا وإكراههم على العودة

هيومن رايتس ووتش ١١ تشرين الثاني ٢٠١٣

(نيويورك)- احتجزت مصر أكثر من ١٥٠٠ لاجئ من سوريا، بينهم ما لا يقل عن ٤٠٠ فلسطيني و٢٥٠ طفلاً من أعمار تصل إلى شهرين، بالأسابيع وأحياناً بالشهور. اعترف مسؤولون أمنيون بأنّ احتجاز اللاجئين سيمتد إلى أجل غير مسمى حتى يغادرون البلاد.

يتسم موقف اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا بالضعف بصفة خاصة لأن السياسة المصرية تمنعهم من طلب حماية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، في خرق لولاية واختصاصات مفوضية اللاجئين بموجب اتفاقية اللاجئين لسنة ١٩٥١. تقول السلطات المصرية للمحتجزين الفلسطينيين إن البديل الوحيد لاحتجازهم دون أجل مسمى هو الذهاب إلى لبنان، حيث لا يُسمح لهم قانوناً بالدخول إلا بتأشيرة عبور مدتها ٤٨ ساعة، أو العودة إلى سوريا التي مزقتها الحرب.

قال جو ستورك، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: «إن مصر تترك مئات الفلسطينيين القادمين من سوريا دون حماية من ميادين القتل السورية سوى الاحتجاز لأجل غير مسمى في ظروف بائسة. وعلى مصر أن تخلي سبيل هؤلاء المحتجزين فوراً وأن تسمح لمفوضية اللاجئين بمنحهم ما يستحقون من حماية بموجب القانون الدولي».

كان اللاجئون المحتجزون القادمون من سوريا، والذين يتجاوز عددهم ١٥٠٠، يحاولون الهجرة إلى أوروبا على قوارب المهربين، نظراً لما واجهوه من ظروف اقتصادية خانقة وعداء متزايد للأجانب في مصر. وتواصل قوات الأمن إجراء اعتقالات بحسب مفوضية اللاجئين.

تم إكراه أكثر من ١٢٠٠ من اللاجئين المحتجزين، وبينهم نحو ٢٠٠ فلسطيني، على المغادرة، بمن فيهم عشرات عادوا إلى سوريا. حتى ٤ نوفمبر/تشرين الثاني كان ما يقرب من ٣٠٠ شخص ما زالوا رهن الاحتجاز التعسفي في أقسام شرطة مكتظة، ومنهم ٢١١ فلسطينياً.

بحسب الحكومة المصرية، يقيم في مصر ٣٠٠ ألف سوري، سجلت مفوضية اللاجئين منهم أكثر من ١٢٥ ألفاً كلاجئين. وهناك ما يقدر بخمسة إلى ستة آلاف فلسطيني إضافي قادمون من سوريا في مصر حالياً، بحسب وكالة الغوث والتشغيل الأممية (الأونروا). منذ ٨ تموز، حين قامت الحكومة بفرض قيود على دخول السوريين إلى مصر، صار السوريون مضطرون لاستصدار تأشيرات وتصريحات أمنية مسبقة للدخول. وصاروا يحصلون في المعتاد على تأشيرة لمدة شهر، تجاوزها الكثيرون منهم، كما قال لاجئون ومحامون للمنظمة.

في البداية سعت السلطات المصرية إلى ملاحقة أولئك المحتجزين من السفن بتهمة الهجرة غير الشرعية، لكن النيابة أسقطت التهم في حالة ٦١٥ لاجئاً على الأقل يترافع عنهم المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وفي كافة الحالات الـ٢٤ التي وثقتها هيومن رايتس ووتش، وأمرت بإخلاء سبيلهم. ومع ذلك فقد تجاهل الأمن الوطني - مباحث أمن الدولة سابقاً، وأحد أفرع وزارة الداخلية - أوامر إخلاء السبيل، وأمر الشرطة بدلاً من ذلك باحتجاز اللاجئين دون أي أساس قانوني وإبلاغهم بأنه لن يُفرج عنهم ما لم يغادروا البلاد على حسابهم الخاص. وتحت هذا الضغط شرع اللاجئون المحتجزون في مغادرة مصر بشكل شبه يومي في الأسابيع الأخيرة.

في تصريح لوسائل الإعلام يوم ١٧ تشرين الأول، أنكر السفير بدر عبد العاطي من وزارة الخارجية المصرية أن لدى الحكومة سياسة رسمية تقضي بترحيل «الأشقاء السوريين». لكن ثمانية من اللاجئين وجميع المحامين الثلاثة الذين أجرت معهم مقابلات قالوا إن السلطات مارست الضغط على المحتجزين لتوقيع إقرارات تبين أنهم يغادرون البلاد طوعاً، مكرهة إياهم فعلياً تحت تهديد الاحتجاز بغير أجل مسمى. وبحسب مفوضية اللاجئين، تمت إعادة مجموعتين منفصلتين من نحو ٣٥ فلسطينياً قادماً من سوريا إلى سوريا، مع احتجاز بعضهم بمجرد الوصول إلى المطار.

بموجب اتفاقية اللاجئين لسنة ١٩٥١ واتفاقية مناهضة التعذيب، لا يجوز للحكومة المصرية إعادة لاجئين إلى مكان تتعرض فيه حياتهم أو حريتهم للخطر، أو إعادة أي شخص إلى مكان يتعرض فيه لخطر التعذيب.

وبموجب المادة ١ من اتفاقية اللاجئين، يندرج اللاجئون الفلسطينيون في مصر تحت اختصاص مفوضية اللاجئين, ولا يجوز اعتبارهم مستبعدين من اختصاص مفوضية اللاجئين بموجب المادة ١ دال من الاتفاقية، التي تستبعد اللاجئين الفلسطينيين الخاضعين لاختصاص الأونروا، لأن مصر لا تقع في منطقة عمل تلك الوكالة الأخيرة, ومع ذلك فإن السلطات المصرية لم تسمح لمفوضية اللاجئين بتسجيل الفلسطينيين أو النظر في مطالبتهم باللجوء.

أوضاع الفلسطينيين القادمين من سوريا في مصر

حتى ١ كانون الثاني ٢٠١٣ سجّلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) ٥٢٩ ألف لاجئ فلسطيني في سوريا. وقال مسؤولون في السفارة الفلسطينية بالقاهرة إن السفارة حتى ٣١ تشرين الأول سجلت ٦٨٣٤ فلسطينياً وصلوا إلى مصر من سوريا منذ كانون الأول ٢٠١٢. ثمة تقديرات أخرى تحدد عدد الفلسطينيين القادمين إلى مصر من سوريا بنحو ١٠ آلاف. ولكن لأنّ مصر لا تقع ضمن منطقة عمل الأونروا فإنّ اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا يندرجون تحت اختصاص مفوضية اللاجئين بالحماية.

الاحتجاز التعسفي

قامت السلطات المصرية باحتجاز غالبية اللاجئين الـ١٥٠٠ القادمين من سوريا في عرض البحر أو في ميناء أو في أماكن قريبة من الساحل في بعض الحالات، ثمّ أسقط وكلاء النيابة التهم عما لا يقل عن ٦١٥ لاجئاً ترافع عنهم المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وعن الحالات الـ٢٤ التي المنظمة، وأمروا بإخلاء سبيلهم. لكن بدلاً من الإفراج عن اللاجئين، أخذتهم الشرطة إلى أقسام للشرطة واحتجزتهم

بها، بأمر من الأمن الوطني لاحتجازهم حتى يغادروا البلاد، وهذا كما قال مأمور قسم كرموز، ولاجئون ومحامون، لا تستند هذه الاحتجازات إلى أي أساس في القانون المصري. وتم إطلاق سراح أقل من ١٠ بالمائة من اللاجئين المحتجزين، طبقاً للأعداد التي حصلت عليها مفوضية اللاجئين.

لم تسمح الشرطة للمنظمة بالوصول إلى المنطقة التي كان يجري فيها احتجاز ٣٠ رجلاً. لكن أحد الأطباء المسموح لهم بالوصول إليها أبلغ بأن الشرطة تحتجز الرجال في زنزانة قذرة مكتظة أبعادها ٤ أمتار في ٤. كان الرجال يتناوبون على مرحاض واحد، وقد حرموا من الغذاء والماء لمدة ٢٤ ساعة، بحسب أحد المحامين، ولجأ كثيرون منهم إلى الشرب من خرطوم المياه المثبت بمرحاض الزنزانة. في قسم كرموز قامت الشرطة بتوزيع مجموعات من ٢٥ إلى ٣٠ لاجئاً على عدة غرف، حيث كانوا ينامون على الأرض ويتشاركون في حمامين ومرحاضين لكل مجموعة.

أطفال رهن الاحتجاز

منذ آب احتجزت السلطات المصرية ما يزيد على ٢٥٠ طفلاً سورياً وفلسطينياً، وبعضهم في أعمار صغيرة جداً، في مرافق مكتظة وغير صحية، دون إمدادهم باحتياجاتهم الأساسية, لا يجوز على الإطلاق احتجاز الأطفال غير المصحوبين بمرافق، ومع ذلك فقد استمرت السلطات حتى ٢٨ تشرين الأول في احتجاز ما لا يقل عن ١٠ أطفال غير مصحوبين بمرافق أو منفصلين عن ذويهم - وهذا بحسب مفوضية اللاجئين.

للاطلاع على التقرير كاملاً:

http://www.hrw.org/ar/news/0-10/11/2013

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٣) ٢٠١٣/١١/١٨

مرونة روسية؟

محمد سليم

قالت مصادر في المعارضة السورية إنها لاحظت بعض المرونة في مواقف موسكو من الأزمة السورية. وعددت المصادر الإشارات التي تدل على هذه المرونة:

اتصال الرئيس فلاديمير بوتين بالرئيس بشار الأسد لحضه على تخفيف معاناة المدنيين، وتأكيد موسكو على التزام مواعيد إزالة الترسانة الكيماوية، إضافة إلى ذهاب نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف إلى إسطنبول للقاء قيادة (الائتلاف الوطني السوري).

مرونة روسية!

صارت العبارة هذه تدعو للقلق أكثر بكثير مما تبعث على الاطمئنان، فبعد كل مرة نسمع فيها عن «المرونة» يفاجئنا الروس بتصعيد جديد، أو، على الأقل، بتأكيد جديد على ثبات موقفهم، حتى بدا أن «المرونة» هي أمنيتنا عن الموقف الروسي دون أن يكون لها علاقة فعلية بهذا الموقف.

ومع ذلك فالسياسة، من حيث المنطق، لا تعرف الثبات، وهي تتغير وفق التطورات والمستجدات والمصالح المتغيرة، ولا شيء يدعونا إلى الاعتقاد أن السياسة الروسية هي استثناء من ذلك.

ما كان منذ أشهر «موقفاً روسياً ثابتاً» ربما يصبح اليوم جزءاً من الماضي، والمحظورات التي رددها الروس منذ بداية الأزمة ربما تغدو الآن «مقتضيات الواقع»..

هذا من حيث المبدأ، فماذا عن الوقائع؟

لقاء بوغدانوف بقيادة الائتلاف الوطني في اسطنبول، والدعوة الرسمية التي وجهها وزير الخارجية لافروف إلى الجربا لزيارة موسكو، وكذلك اتصال بوتين بالملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز.. كلها إشارات تدل على تغير ما في التعاطي الروسي..

وثمة إشارة أكثر أهمية، فقد تسربت أنباء شبه مؤكدة على أن التعاون الروسي المصري الذي انطلق مؤخراً قد مر من البوابة السعودية. وهذا، على غرابته، يبدو منطقياً وقابلاً للتصديق، فكيف تقدم مصر على توقيع صفقة مع الروس دون رضا السعودية التي تمسك اليوم بـ (السيروم) الأكبر، وربما الوحيد، الذي يمد شرايين الاقتصاد المصري بالحياة؟!

كيف نفهم هذا المستجد في العلاقة الروسية ـ السعودية؟

لا شك أن السعوديين قرأوا السياسة الأمريكية جيداً، وتوصلوا إلى أننا نعيش عصر الانسحاب الأمريكي (انسحاب جزئي) من الشرق الأوسط، وبات واضحاً أن واشنطن لم تعد هي نفسها أيام بوش الابن وأسلافه. إنها تنأى بنفسها عن الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة والمنفردة عن قضايا منطقتنا، وهي تخلي، عن عمد، المكان لشركاء آخرين على رأسهم موسكو. وفي الأزمة السورية تحديداً فقد صار واضحاً أن الأمريكيين يصرون على حل يرضي الروس، إن لم نقل: حل روسي.

من هنا فلا مناص من التعاطي السعودي مع الروس، والبحث عن صيغة جديدة في العلاقة معهم. وكذلك، بالمقابل، يدرك الروس أنهم لا يستطيعون التصدي للدور المأمول في الملف السوري، وفي ملفات أخرى في المنطقة، دون التعاون السعودي، فالسعودية دولة إقليمية هامة وتمسك بأوراق كثيرة لا غنى عنها.

إذاً تقتضي السياسة أن يصار إلى تذويب الجليد المتراكم بين الطرفين، والأمر نفسه ينسحب على علاقة الروس بالمعارضة السورية.

المعارضة، ممثلة بالائتلاف الوطني، توصلت إلى قراءة مشابهة للقراءة السعودية، وأدركت أن الدور الروسي في القضية السورية هو أمر واقع يصعب تجاهله، وفي الوقت نفسه ربما يكون الروس قد أيقنوا أن لا سبيل لعقد مؤتمر جنيف ٢، الذي يعولون عليه لتسويق حلهم، دون مشاركة الائتلاف.

الأكراد بعد أن تصمت المدافع

ياسر عطا الله

في كتابه (أمة في شقاق) يروي الصحفي الأمريكي جوناثان راندل السيرة المأساوية للأكراد، فطيلة عقود طويلة ظلوا يلعبون الدور نفسه: بيدق على رقعة الشطرنج الدولية.

كثيرة هي الدول التي استخدمت القضية الكردية واستغلت حلم الأكراد في دولة قومية على تراب ما يسمونه كردستان الكبرى. إيران حركتهم لإزعاج العراق وإرباك تركيا، والبعث السوري حاول جعلهم خنجراً في خاصرة (شقيقه) العراقي، وإسرائيل سعت إلى الاستعانة بهم لتخريب النسيج العربي (الممزق أصلاً)، والولايات المتحدة تملقت حلمهم وحرضتهم على التمرد.. وجميع هؤلاء اتفقوا، مع اختلاف أهدافهم، على أمر واحد: خذلان الأكراد وتركهم، في لحظة معينة، لمصيرهم الدامي.

عاش الأكراد ظروفاً صعبة في جميع البلدان التي يتوزعون عليها. في إيران شهدوا اضطهاداً في عهد الشاه، ثم في عهد الثورة الإسلامية، وشعارات العدل والمساواة ظلت بعيدة عنهم، بل سامتهم عذاباً أشد هولاً. في تركيا كانوا ضحايا للعلمنة الأتاتوركية التي سحقت خصوصيتهم وحاولت تذويبهم. في سوريا البعث حرموا من هويتهم ومن أي هوية أخرى، فعاشوا في الظل كمواطنين درجة ثانية، بل أن بعضهم كانوا أشبه بـ (البدون) في دول الخليج. أما في العراق فقد ظلوا طيلة عهد صدام الدريئة المثلى لنيران القائد الملهم ولنزواته..

ثم بدا القدر وكأنه ابتسم لهم. الاحتلال الأمريكي للعراق أعطاهم فرصة تاريخية للشروع في تجسيد حلمهم. صعود العدالة والتنمية في تركيا فتح أمامهم آفاقاً جديدة، والثورة السورية جعلتهم يتحسسون وجودهم، ويقفون أمام حزمة من الخيارات الجديدة..

فهل سيتوج ذلك بكيان كردي مستقل في سوريا (غربي كردستان)، ينضم لاحقاً إلى كردستان العراق، سعياً نحو (كردستان الكبرى)؟

إغواء هذا الحلم هو مقتله، فاستقلال غربي كردستان سينظر إليه كمرحلة أولى من تشييد كردستان الموحدة، الشيء الذي سيشق طريقاً خطراً يمر في دولتين قويتين، تركيا وإيران، والدولتان المختلفتان على أشياء كثيرة، سوف تتفقان على قطع هذا الطريق ومحوه من الوجود.

ولكن قبل ذلك، فهل ثمة طريق أصلاً بين غربي كردستان وشرقه؟

يمتلك الشطران الذاكرة الدامية نفسها، وربما الحلم الكبير نفسه، أما سوى ذلك فالعلاقة بينهما تنطوي على الكثير من التناقضات الثقافية والاجتماعية التي لا يستهان بها، ولو سلمنا أن الذاكرة والحلم يخلقان حافزاً مشتركاً، فإن بين الحافز والنتيجة المرجوة ثمة عقبات كأداء وإرادات دول غير مواتية.

فهل ينفصل إقليم (غربي كردستان) ليغدو دولة مستقلة قائمة بذاتها؟

أي دولة ستكون هذه؟ وما هي حظوظها في البقاء؟ وكيف ستكون علاقتها بالمحيط غير المرحب، إن لم نقل العدائي؟ ثم ماذا عن المكونات غير الكردية الموجودة في الإقليم؟

يبرر البعض بالقول إن حزب الاتحاد الديمقراطي، الذي يقود مشروع (الإدارة المدنية) يريد رفع السقف ليفرض شروطه في الصياغة الجديدة للدولة السورية، وإن هدفه الحقيقي هو الحكم الذاتي وليس الانفصال..

لا ندري مدى صحة هذا الزعم، ولكنه، في حال صحته، سيكون خياراً مفتقداً للحكمة، فأن يستغل الأكراد (بعضهم بالطبع) المحنة السورية ليفرضوا شروطهم، في غيبة قسرية من الشركاء في الوطن، فهذا سيحرمهم، مستقبلاً، من الضمانة الحقيقية لبقاء صيغتهم المرغوبة وقابليتها للحياة.

ثمة سؤال مهم: ما هي نسبة الأكراد الذين يجارون (الاتحاد الديمقراطي) في مشروعه؟

الإجابة الدقيقة متعذرة الآن، فتهديد المجهول يقسر السوريين على الاحتماء في هوياتهم الإثنية والطائفية والعشائرية، التي لا تعبر بالضرورة عن طموحاتهم وأحلامهم.

ويبقى الرهان على أن يأتي زمن السلم قريباً فيعلو صوت العقل الذي أخرسه دوي المدافع.

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٣) ٢٠١٣/١١/١٨

حتى لا تستقيل الحكومة المؤقتة مبكراً!

صفوان القادري

أخيراً نجح الائتلاف الوطني في تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة أحمد طعمة لإدارة المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في سورية.

والوزراء الفائزون في التصويت هم: نائب رئيس الحكومة المؤقتة إياد القدسي (٧١ صوتاً). وزير الدفاع، أسعد مصطفى (٦٤ صوتاً). وزير الاتصالات والنقل والصناعة محمد ياسين نجار (٦٦ صوتاً). وزير المالية والاقتصاد إبراهيم ميرو (٧٢ صوتاً). وزير الادارة المحلية والاغاثة واللاجئين عثمان بديوي (٦٤ صوتاً). وزير العدل فايز الظاهر (٦٥ صوتاً). وزير الطاقة والثروة المعدنية إلياس وردة (٦٧ صوتاً). وزير البنية التحتية والموارد المائية وليد الزعبي (٦٣ صوتاً). وزيرة الثقافة والأسرة تغريد الحجلي (٦٢ صوتاً).

وكالعادة فقد جاءت هذه الخطوة ناقصة، إذ تأجل شغل ثلاثة وزرات بسبب عدم تمكن المرشحين لها من نيل الأصوات اللازمة، فلم يتمكن كل من المرشح لمنصب وزير الداخلية، عمار قربي الذي حصل على ٣٠ صوتاً، والمرشح لمنصب وزير الصحة، محمد جميل جران الذي حصل على ٤٧ صوتاً، وعبد الرحمن الحاج، المرشح لمنصب وزير التربية والتعليم، الذي حصل على ٥٩ صوتاً، من الدخول إلى الحكومة المؤقتة.

وبالتالي سيضطر طعمة، إلى ترشيح أسماء جديدة لشغل المناصب المتبقية، ولم يتحدد بعد تاريخ إعادة التصويت للمرشحين الجدد.

وإذا كان البعض يرى في هذا التأجيل مسألة طبيعية ويعدها «من مقتضيات العملية الديمقراطية»، فثمة وجه آخر يتجلى فيه الشقاق وتضارب الرؤى والأمزجة داخل الائتلاف، لاسيما أن تشكيل الحكومة يأتي بعد شهور طويلة من المداولات والاستشارات التي استهلكت وقت الائتلاف وجهده، وعلى حساب ملفات أخرى لا تقل خطورة.

بغض النظر عن ذلك فقد تشكلت الحكومة فعلاً، فما الذي ستفعله؟ ما هو دورها؟ وكيف ستكون أولوياتها؟ والأهم: هل تتوفر على عوامل النجاح والفاعلية؟

في كلمة متلفزة بثت من تركيا خاطب رئيس الحكومة المؤقتة، أحمد الطعمة، السوريين بقوله: «لا نعدكم بالمعجزات وثقتنا كبيرة بالله.. وسنبني سوريا حتى وهم يدمرونها». هذه العبارة تلخص جسامة المهمة الملقاة على عاتق الطعمة وحكومته، فبناء سوريا «وهم يدمرونها»، بل ومجرد إنقاذ ما تبقى منها، هو أمر يحتاج إلى معجزات.

الطعمة، في كلمته التلفزيونية للسوريين حدد عنوان عمل «يتركز على ٣ محاور، الأول إنساني، والثاني أمني، والثالث البناء وإعادة الإعمار». مؤكداً أن «الأمن والسلم الأهلي وتوفير الأمن الغذائي للسوريين يأتي على قائمة أولويات الحكومة وأهم أهدافها حتى نصل إلى الهدف النهائي وهو الانتقال بالبلاد لتكون دولة ديمقراطية تعددية يتمتع كل فرد فيها بالحرية والعدالة والمساواة».

وفي التفاصيل تحدث طعمة عن برامج وأهداف أبرز وزارات حكومته، فقال إن وزارة العدل ستعمل على توفير البيئة للقضاء لكي يعمل بنزاهة وستقوم بالعمل على فصله عن السلطة التنفيذية ليكون الضامن لتشكيل العدالة الانتقالية وتحقيق السلم الأهلي.

ووزارة التعليم ستقوم بوضع خطط تربوية تؤكد على حق التعليم لكل السوريين وفق مناهج تساعد في بناء الكوادر التي يحتاج إليها المجتمع.

وفي مجال الصحة ستعمل وزارة الصحة على تأمين حق المواطنين في الطب وفق سلم أولويات يكون على رأسه معالجة جرحى الثورة، وستقوم أيضا بوضع خريطة صحية تهدف لمحاصرة الأمراض وتسعى من خلالها لتوفير اللقاحات اللازمة لعلاجها...

إنه جدول أعمال حافل ومبني على سلم أولويات منطقي، ولكن هل سيتاح للحكومة الشروع في تنفيذ جدولها؟

أولاً فإن الحكومة تبصر النور في كنف أسرة دولية لا ترغب في وجودها، ولم يعد خافياً أن الأمريكيين مارسوا ضغوطاً كبيرة على الائتلاف كي يتراجع عن تشكيل حكومته، وكذلك لم تقدم أي من الدول الأوربية على الاعتراف بالحكومة، أو حتى الوعد بالاعتراف بها لاحقاً. الدول المتجمعة تحت مسمى (أصدقاء الشعب السوري) تعاملت مع تشكيل الحكومة وكأنه لم يحدث. وحدها السعودية قررت دعم الحكومة الوليدة بـ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي، وربما تحذو قطر وتركيا حذوها قريباً، ولكن على حياء كما هو واضح. فهل يكفي الدعم السعودي لإقلاع الحكومة وهي التي تحتاج إلى ملايين الدولارات شهرياً، وإلى اكتساب قدر من الشرعية والاعتراف الدوليين؟

ثانياً فالحكومة التي يناط بها إدارة الأراضي الخاضعة لسيطرة المعارضة «الأراضي المحررة»، لن تجد في الواقع مساحة متصلة بحدود واضحة كي تديرها، فالمناطق المحررة تعيش في مهب انقسامات وقوى عديدة تتنازع السيطرة عليها.

هناك الأكراد الذين أعلنوا عن تشكيل (الإدارة المدنية الانتقالية لمناطق غرب كردستان – سوريا)، كما أعلنوا عن تشكيل (المجلس العام التأسيسي) الذي يتألف من ٨٢ عضواً من مكونات المنطقة من كرد وعرب ومسيحيين وشيشان.

وجرى تقسيم المنطقة إلى ثلاث مناطق هي الجزيرة وكوباني وعفرين، وكل منطقة ستشكل مجلسها الخاص بها وسيكون لكل منطقة أعضاء في المجلس العام تمثلها. وستكون مهمة الإدارة المرحلية هي إعداد قوانين الانتخابات المحلية والتحضير للانتخابات العامة وإقرار القوانين بالإضافة إلى القضايا السياسية العسكرية الأمنية والاقتصادية..

إذاً فمنطقة واسعة نسبياً في شمالي شرقي سوريا قد خرجت، رسمياً وفعلياً، من سيطرة المعارضة الوطنية السورية، ويراد لها أن تخرج مستقبلاً من الجمهورية السورية برمتها..

من جهة ثانية تسيطر التنظيمات المتطرفة (على رأسها داعش والنصرة) على مساحات متفرقة في محافظات حلب والرقة ودير الزور وإدلب، وهذه التنظيمات أعلنت، منذ شهور، طلاقاً بائناً مع المعارضة الوطنية، وشرعت في تطبيق أجندة خاصة بها، والسير بالأراضي الواقعة تحت سيطرتها نحو الدولة الدينية السلفية..

والخطورة هنا لا تقتصر على تقلص المساحة التابعة للحكومة الوليدة، بل وتشمل غياب الاستقرار عن هذه المساحة بسبب أطماع القوى المختلفة (الانفصالية والمتطرفة) بالتوسع.

وقد وعى الائتلافيون هذه المسألة، الشيء الذي جعلهم يحددون مدينة غازي عنتاب التركية (القريبة من الحدود السورية) مقراً مؤقتاً (وربما دائماً) لحكومتهم.

ثالثاً فعلاقة الحكومة المؤقتة بالجيش الحر لا تزال ملتبسة. حكومة بمثل هذه المهام، وفي هذه الظروف، تحتاج جيشاً تابعاً لها، يأتمر بأوامرها وينفذ رؤاها وأهدافها.. ومن الواضح أننا بعيدون عن هذه الصيغة، والعلاقة بين الطرفين هي في الحقيقة علاقة تنسيق محدود ومحاباة وحسن جوار، وهذا دون مستوى المطلوب ليكون لدينا حكومة حقيقية.

ماذا بوسع الحكومة المؤقتة أن تفعل إزاء هذه العقبات؟

لقد صارت الحكومة أمراً واقعاً، وبالتالي فلا مناص من أن تبذل كل جهدها لتكون عنواناً موحداً للمعارضة، ومطبخاً لقراراتها وسياساتها، وبريداً جيداً وفعالاً لإيصال المساعدات إلى الداخل..

ولعلها تنجح في أن تقدم نموذجاً عن العمل المؤسسي، متجاوزة الانقسامات التي وسمت عمل الائتلاف.

هذا بالطبع لا يرقى إلى مستوى الطموح ولكنه يبقى أفضل بكثير من الفشل والاستقالة.

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٣) ٢٠١٣/١١/١٨

الإعلاميون في سوريا .. ضحايا استبداديين إرهابيين

«الأسد» و«داعش»

يارا بدر

أرقام لا يمكن إلاّ أن توصف بالمرعبة, فمع نهاية شهر تشرين الأول ٢٠١٣ أعلنت الشبكة السورية لحقوق الإنسان عن قائمتها الخاصة بضحايا الإعلام في سوريا الذين سقطوا منذ بداية الثورة السورية في آذار ٢٠١١, وذكرت فيها مقتل (٢٦١) صحفياً في الوقت ذاته الذي أصدرت فيه رابطة الصحفيين السوريين تقريرها الشهري لانتهاكات حقوق الإعلاميين الخاص بشهر تشرين الأول وذكرت فيه مقتل تسعة صُحفيين وناشطين إعلاميين ليرتفع بذلك عدد ضحايا الإعلام الموثقين لديها إلى (٢١١) إعلامياً منذ آذار ٢٠١١.

يذكر المفكر الفلسطيني «عزمي بشارة» في كتابه الصادر مؤخراً «سوريا: درب الآلام نحو الحرية» : (اتهمت

«الجزيرة» و«العربية» باصطناع الاحتجاجات وتضخيمها وفبركتها. ولذلك اتخذ مؤيدو النظام منذ الأيام الأولى موقفاً عدائياً ضدّ قناة «الجزيرة», حيث تظاهر عشرات الشبان المؤيدين للرئيس بشار الأسد في ٢٥ آذار ٢٠١١ أمام مكتب «الجزيرة» في دمشق احتجاجاً, وذلك بعد قيام «الجزيرة» بعرض أول تقرير مصوّر عن احتجاجات درعا واقتحام الجامع العُمري في ٢٣ آذار ٢٠١١. من هنا فإننا نُقدّر أنّ هذه التظاهرات والشعارات ضدّ قناة «الجزيرة» التي أوحت بها الأجهزة الأمنية, نُظّمت بشكل استباقي بهدف ردع القنوات الفضائية حتى قبل أن تقرّر تغطية الحوادث والاهتمام بها).

يذكر تقرير رابطة الصحفيين الذي يتميّز بإعلانها الصريح عن أسماء الإعلاميين والناشطين الإعلاميين المدرجة أسماؤهم في القوائم, فإنّ ستة من أصل تسعة إعلاميين سقطوا ضحايا نتيجة استهداف قوات النظام. هم كل من الناشطين الإعلاميين « ماهر أحمد حمزة « و«مُعاذ الشامي» أعضاء تنسيقية حموريّة في ريف دمشق, اللذان قتلا بتاريخ ٧ تشرين الأول خلال تغطيتهما المجزرة التي نفذها طيران النظام السوري في المدينة. بالإضافة إلى الناشط الإعلامي محمد شريفة المعروف باسم عمر القابوني، ٢٣ عاماً، الذي توفي في ذات اليوم وإنّما متأثراً بجراح قذيفة الهاون التي أصابته بتاريخ ١٩ حزيران خلال تغطيته للأحداث الجارية في حي القابون بدمشق.

الناشط الإعلامي أيهم الدمشقي قتل بتاريخ ٩ تشرين الأول إثر قصف القوات الحكومية السورية لبلدة حجيرة بريف دمشق. وفي ريف حلب سقط بتاريخ ١١ تشرين الأول الإعلامي أحمد المحمد الملقب بأبي إسلام الحلبي خلال تغطيته معركة تحرير قرية أبو جرين قرب السفيرة. كذلك فقد سقط في حلب الإعلامي محمد خلف العزو المُلقب بالإعلامي الصغير يوم ٢١ أثناء تغطيته للاشتباكات في حي الصاخور.

والحدث الأبرز كان اغتيال الإعلامي محمد سعيد بتاريخ ٢٩ الشهر, الذي ارتبط بالعمل كمراسل ميداني لقناة «بي بي سي» ومن ثمّ تلفزيون «الأورينت» وأخيراً استقرّ مع قناة «العربية» الإخبارية. وفي حيثيات الخبر أنّ ثلاث مسلحين مُلثمي الأوجه أوقفوا سيارتهم خارج محل للحلاقة الرجالية كان يتواجد فيه سعيد, اقتحموا المكان, وأطلقوا ثلاث رصاصات عليه, أصابته إحداها في الرأس ممّا أدى إلى وفاته على الفور.

اغتيال السعيد ترافق كذلك مع انتهاكات أخرى, كان أبرزها خطف المصوّر الفوتوغرافي السوري الشاب «زياد الحمصي», ابن مدينة دوما في ريف دمشق, من قبل عناصر «داعش» قبل يوم واحد من اغتيال السعيد, وذلك اثناء عودته من تركيا. علماً أنّ والد الحمصي مُعتقل لدى النظام السوري, ووالدته محاصرة في مدينة «دوما» في الغوطة الشرقية.

«داعش» التنظيم الأكثر قُرباً للنظام السوري في استهدافه المباشر للإعلاميين قام في بداية الشهر كذلك باختطاف الناشط الإعلامي رامي الرزوّك من على نقطة تفتيش تابعة لهم بين مدينتي الرقة والطبقة. وفي هذا الصدّد فقد أتّى تقرير الشبكة السورية ليُركز على الانتهاكات بحق الإعلاميين التي تمارسها الجماعات الجهاديّة المُسلحة المُسيطرة في مناطق شمال سوريا بعد أن خرج منها النظام السوري, وتصارع للسيطرة على مناطق أخرى مثل دير الزور وحلب وإدلب وسواها. فبحسب تقرير الشبكة هناك (أكثر من ٢٥ حالة اختطاف وقتل لمراسلين وناشطين إعلاميين في حلب، وقعت خلال الأربعة أيام الماضية، بحسب ناشطين,أما القتلى على يد المجموعات المسلحة المناهضة للحكومة بمختلف تياراتها، فعددهم لا يقل عن ١٤ إعلامياً ما بين صحافي وناشط).

في وسط الفوضى التي تخلقها الحرب ويستغلها كلا الطرفان الإرهابيان للقيام بانتهاكات لحقوق الإنسان والشرعة الدولية, تنتشر حالات من الانتهاكات شديدة القسوّة ولا تزال هويّة مرتكبيها مجهولة مثل الإعدام الميداني كما حدث مع الناشط الإعلامي مهند حاج عبيد المُلقب ب «مهند حابينا» (٢٣ عاماً), الذي وُجِدَ مقتولاً بطلقة بالرأس و مربوط اليدين في قرية فخيخة في مدينة الرقة. كما أعلنت بحسب رابطة الصحفيين كل من أسرتي الصحفيين الفرنسيين

«نيكولا إينان» و «بيار توريس» عن اختطافهما في ذات المدينة, دون أي معلومات حول الجهة الخاطفة.

اليوم, يعلو الصوت في حلب مطالباً بإطلاق سراح أبرز الإعلاميين فيها, عبد الوّهاب الملّا, الذي اختطفه مسلحون من منزله في حلب ليل يوم الجمعة ٨ تشرين الثاني. يُعرف الملا الذي تخلّى عن عمله في السعودية وعاد مع عائلته للمشاركة في الثورة السورية ب «بلبل حلب» وهو أب لثلاثة أطفال, إلاّ أنّ الملا انتقل من الغناء للثورة إلى الجانب الإعلامي, وتميّز ببرنامجه «ثورة ٣ نجوم» الذي يعتبر أحد أنجح البرامج الكوميدية الناقدة ويُعرض على ست قنوات فضائية مؤيدة للثورة السورية.

تميّز الملا بلغته الحلبية, وخطاب لغوي بسيطة, قريب من الشارع, لكنه يستخدمه لمناقشة أكثر القضايا حساسية وإشكالية, من الحديث عن ظاهرة «الخطف» في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام إلى مناقشة «الدولة المدنية والخلافة الإسلامية» وهو موضوع آخر حلقة عرضت من برنامجه.

ردّاً على اختطاف الملاّ خرجت مظاهرات عديدة خلال الأيام الماضية في حلب تطالب بإطلاق سراحه الفوري, أبرزها كان أمام مبنى عناصر «الدولة الإسلامية في العراق والشام- داعش», كما طالبت منظمات حقوقية إعلامية سورية «داعش» بإطلاق سراحه الفوري وغير المشروط هو وجميع معتقلي «داعش» التي يبدو أنها تفاخر بممارسات تؤكد هويتها «الإرهابية», في حلب رفع النشطاء لافتات (حريّة الإعلام... دليل سقوط الطغاة). في حلب لا تتوانى «داعش» عن اصطياد النشطاء الإعلاميين والصحفيين, كما لا يتوانى النظام عن استهداف المراكز الإعلامية موقعاً خسائر مادية ومعنوية كبيرة, إذ تعرّض مركز حلب الإعلامي مساء يوم السبت ١٦ تشرين الثاني لغارة جويّة من سلاح الجو السوري, إلاّ أنها ثورة السوريون, وكما قال عبد الوهّاب الملا في أحد اللقاءات التلفزيونية: (إنّ هذه هي الفكرة. إن مات عبد الوهاب أو خُطِف أن يكون هناك غيره الكثير).

أجل في سوريا, يبدو أنّ كل إعلامي يسقط يصوّره عشرات النشطاء الإعلاميين, في سوريا نتحوّل جميعاً إلى مطالبين لحقّنا بالكلمة, ومدافعين عنها, ونرفض أن نكون مُجرّد ضحايا لنظامين استبداديين إرهابيين, أحدهما بإيديولوجيته القومية الممانعة والثانية بأيديولوجيته الدينية المُزيفة.

خطاب عاشوراء

فداء يونس

أكد الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله في خطابه بذكرى عاشوراء يوم ١١/١٤، التزامه المشاركة في الحرب السورية والخروج على الإجماع الوطني لإعلان بعبدا، ورفضه الابتعاد بلبنان عن الحريق السوري. قائلاً «ان وجود مقاتلينا ومجاهدينا على الارض السورية، هو كما اعلنا في أكثر من مناسبة بهدف الدفاع عن لبنان وفلسطين وعن سورية».

مضيفا أن «من يتحدث عن انسحاب حزب الله من سورية كشرط لتشكيل حكومة لبنانية في المرحلة الحالية، يطرح شرطا تعجيزيا» لأنه لن يقايض وجوده في سوريا باستقرار لبنان وأمن اللبنانيين, أو «ببضع حقائب وزارية في الحكومة» كما يقول.

السيد نصر الله يتحدث عن استحقاقات إقليمية تتعلق بسوريا والقضية الفلسطينية ومحور المقاومة والممانعة, يتحدث كمنظر لمالي طهران, لذلك يبتعد لبنان عن تصوراته الاستراتيجية, ولا يظهر إلا في خلفية الموقف الإيراني, الذي يستقوي به على اللبنانيين وعلى الشعب السوري وثورته، تاركا لبنان ساحة صراع طائفي لمقاتليه والمسلحين القادمين من الحرس الثوري الإيراني, ولواء أبو افضل العباس العراقي, وصولاً لحوثيي اليمن وغيرهم كثر.

سلاح المقاومة الذي رفع بعد الطائف, وفي حرب تموز غدا سلاحا لقتل السوريين, وسلاحا لإرهاب اللبنانيين, والمفارقة أن السيد نصر الله الذي يحتفل بعاشوراء, يخلط بين قيمة الضحية وأثر القاتل, فينحاز لنظام القتل والفساد الذي يمثله الأسد ضد الشعب السوري, أو كما يقول الحريري: «من مخازي هذا الزمن أن تتحول ذكرى عاشوراء الى مناسبة لإشهار الوقوف مع نظام ظالم ضد شعب مظلوم».

وهي معادلة ما كان للسيد أن يقبل بها لولا وجود تهديد أمني للمشروع الايراني, تهديد أمني يمكن أن يطال قوس الممانعة والصمود فيما لو انتصرت الثورة السورية, وهو ما يبرر تكتيكات حزب الله التي ضحّت بسيادة لبنان وكرامته ووحدته الوطنية على مذبح النظام السوري, وتلبية لقرار القيادة الإيرانية بحماية هذا النظام الفاسد والقاتل من السقوط, دون جدوى.

كاريكاتير العدد

داريا: القتل بالتجويع بعد عام من الحصار

جورجيت أسعد

رغم الحصار المستمر منذ عام ونيف على بلدة داريا, تلقت خلاله مختلف أنواع القذائف التدميرية والنيرانية والكيميائية التي تكفي لتدمير أضعاف مساحتها, عجز النظام عن تركيعها وما تزال صامدة كشوكة في حلقه.

وحين واجه المجتمع الدولي مسألة السلاح الكيماوي الذي يشكل خطرا على بعض دول الجوار, سارع النظام لتسليم سلاحه الكيماوي, ليحظى بطرف من الشرعية التي تتيح له مساحة زمنية أكبر للاستمرار بقتل السوريين, عبر وسائل بدائية وأكثر همجية, فكانت سياسة الحصار التي تمنع الدواء عن المرضى والجرحى، والغذاء عن الأطفال والأهالي أيضاً، إنها استراتيجية التجويع التي امتدت من داريا ومعضمية الشام وصولاً إلى باقي بلدات غوطة دمشق وأحيائها الجنوبية.

هذه الأحياء التي تفتقد أي شيء يؤكل, إذ يمنع النظام وصول المساعدات الطبية والغذائية الدولية إليها, بينما يقوم باستغلال فرصة السماح بوصول الواردات الغذائية إلى سوريا, لاحتكارها من جهة وجني أرباح طائلة لأعضاء المافيا العائلية التي تخضع للعقوبات الدولية, وذلك من خلال الالتفاف على تلك العقوبات وتأسيس شركات جديدة بأسماء وعناصر من أتباعهم, غير المشمولين بتلك العقوبات, بحيث تستمر الدائرة المقربة من الأسد وعائلته بالتحكم بالاقتصاد السوري.

يقول أيمن عبد النور رئيس تحرير الموقع الاخباري الالكتروني (كلنا شركاء في الوطن) «الحكومة لا تحصل على أي دخل ولا أحد يدفع ضرائب ولا يصدرون النفط». فالدولة التي تجوّع الشعب تستمر من خلال المساعدات التي تصلها من إيران وسواها, ومن السيطرة على ما تبقى من الاقتصاد السوري, وبشكل خاص تجارة المواد الغذائية المسموح بها دوليا, كالقمح والأرز والسكر, لأن تجارة الغذاء السورية في اطار المساعدات الانسانية معفاة من العقوبات ومن ثم فإن مستوردي شحنات الغذاء المصرح بها لا يعتبرون مخالفين للعقوبات, وهو ما اعترفت به المتحدثة باسم وزارة التجارة الفرنسية, حين قالت في أيلول/ سبتمبر: إن فرنسا سمحت باستخدام حسابات مصرفية سورية مجمدة لدفع تكاليف صادرات الغذاء.

وتتم هذه العمليات عبر شركات ومؤسسات مصرفية تمتد من أوروبا والشرق الأوسط إلى لبنان, وهي ليست أكثر من واجهة للطغمة الفاسدة من آل الأسد, حيث أوضح السيد توربيورن سولتفيت من «مابلكروفت لاستشارات المخاطر» إن «إنشاء خطوط إمداد يمكن الاعتماد عليها في توريد السلع الأساسية مثل الغذاء والوقود بات أمرا شديد الأهمية لجهود النظام لهزيمة المعارضة المسلحة». عن طريق «تعزيز الاقتصاد الموازي بهدف تقليص الخسائر المالية الناتجة عن الحرب الاهلية».

وقالت بعض المصادر التجارية إن من بين الشركات التي تعمل بالنيابة عن الدولة السورية مجموعة أمان التي تديرها عائلة فوز من اللاذقية, والتي تعمل كوسيط في صفقات للمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب, كذلك شركة السيد عبد القادر صبرا أحد أكبر اقطاب الشحن في البلاد, والمشارك سابقاً في شركة شام القابضة. إضافة لشركة «ياس مارين» للنقل البحري المسجلة في طرابلس بلبنان وفي سوريا أيضا. ولم يتسن الحصول على تعقيب لأي من هذه الشركات.

فيما أظهر تحقيق لرويترز أن كل المواد الغذائية المستوردة تذهب للمناطق الموالية للنظام, بينما يجري حجب الغذاء والدواء عن مناطق المعارضة قرب العاصمة, في إطار حملة «التجويع أو التركيع», دون أن يُخدش حياء العالم المتحضر من موت الأطفال والأهالي جوعاً, ومن سرقة قوت من بقي منهم حياً, بل نخاله يتواطأ مع النظام ولو بالصمت.